



المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
Political Institute For The Preparation Of Youth Leaders

ارتفاع أعداد المتسولين خلال 2020\2021

قطاع التنمية الاجتماعية
مشروع الحكومة الشبابية
٢٠٢١

إعداد :

- أميرة الخليلي
- معتصم وليد
- تيسير ذيابات
- روان معاقبة
- ميس الرماضنة



وزارة الشباب
قراراتنا... مستقبلنا

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية – وزارة الشباب

www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي

تم إعداد ورقة السياسات هذه من قبل فريق قطاع التنمية الاجتماعية في مشروع الحكومة الشبابية ضمن المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية/ وزارة الشباب، بهدف دراسة ظاهرة التسول وأسبابها وارتفاع أعداد المتسولين خلال عام 2020-2021 في الأردن، وتقديم مجموعة من المقترحات لتخفيف من ظاهرة التسول وضبط المتسولين باللاخص في الأقاليم التي لا يوجد بها مراكز رعاية وتأهيل للمتسولين إقليمياً (الشمال والجنوب)، وصولاً إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة والسيطرة عليها. وقد أعدت الورقة وفقاً لمنهجية علمية اعتمدت أدوات البحث الكمية والنوعية، حيث تم الاستعانة بالأدبيات والدراسات السابقة والتقارير السابقة التي تناولت موضوع ظاهرة التسول، كما تم إجراء المقابلات المعمقة للحصول على بيانات ومعلومات المتعلقة بمحاور الورقة.

تناولت هذه الورقة العديد من المحاور من ضمنها الأسباب التي تؤدي إلى التسول، كما تضمنت تأثير جائحة كورونا على زيادة أعداد المتسولين تبعاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم وتبعاتها، وأخيراً دور وحدة مكافحة التسول ومديريات التنمية الاجتماعية التابعة لها.

وقد توصلت الورقة في نتائجها إلى مجموعة من التحديات التي تواجه الحد من ظاهرة التسول والحد من ارتفاع أعداد المتسولين نذكر منها آليات التعامل مع المتسولين الأحداث غير مجدية مما قد يلجأ الحدث إلى الفعل مرة أخرى، وعدم وجود مكاتب خاصة بوحدة مكافحة التسول في الجنوب وعدم وجود مراكز للرعاية والتأهيل في إقليم الشمال وإقليم الجنوب.

تقترح هذه الورقة مجموعة من السياسات العامة التي من الممكن تطبيقها على المدى الواسع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة مع جهات محلية مثل البلديات والمنظمات الداعمة أهمها إنشاء مراكز رعاية وتأهيل للمتسولين وتقديم برامج التدريب المهني لهم، أيضاً العمل على توفير فرص عمل للمتسولين.

المحتوى البحثي ذو العلاقة

تتعدد الظواهر والمشاكل الاجتماعية التي توجد في المجتمعات الإنسانية، ولكل مجتمع قضايا ومشاكل تظهر بسبب ظروف اقتصاديه، اجتماعيه، سياسية وغيرها وتنعكس أبعادها على الأفراد و المجتمعات بشكل مباشر أو غير مباشر، منها ما يكون له تداعيات تمس الفرد بشكل شخصي في بعض الأحيان وأخرى لا يمسه الفرد إلا بالسماع عنها أو مشاهدتها عن بعدٍ دون أن يدرك حجم التأثير الواقع عليه بسبب هذه الظواهر أو المشاكل.

إن ظاهرة التسول، وإن كانت آثارها مستترةً، إلا أنها من القضايا التي تمس المجتمع بشكل شديد، إذ إن انعكاساتها و امتداداتها تمتد إلى نواحٍ متعددة في حياة الفرد من آثار على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي وحتى السياحي. وقد يؤدي انتشارها إلى شعور عام بعدم الارتياح سائد في المجتمع بحكم الرابطة القوي ما بين حيوية منطقة أو محافظة ما وأعداد المتسولين فيها، فكلما زادت حيوية منطقة ما وازداد بحكم ذلك أعداد الناس المرتادين لها، فإن ظاهرة التسول تنتشر بشكل أكبر في تلك المنطقة، وتعددت أماكن التسول منها: الأماكن العامة المزدهمة، مواقف السيارات العامة، الاسواق والإشارات الضوئية، المساجد وأماكن العبادة، وأخيراً المحلات التجارية والمستشفيات والأماكن الترويحية وغيرها، إن الناظر نحو قضية التسول عالمياً المجتمعي وتصل به إلى مستوى تنعدم فيه ثقة الفرد بالمجتمع من حوله لما تمر به بعض الدول من تفاقم في نسب السرقات والاعتداءات والجرائم بشتى أطيافها، وتكاد ال توجد دولة تنكر أثر التسول وكونه بمثابة عباءة تنطوي تحتها هذه المشكلات الاجتماعية مستترة تحت ظل سوء الأوضاع الاقتصادية والمادية الأفراد المقبلين عليها. ويعد المجتمع الاردني من المجتمعات التي تتعرض لمشكلات إجتماعية تنتشر وما زالت منتشرة الى الوقت الحالي وطالت المجتمعات جميعها النامية منها والمتقدمة وتحتاج تضافر جهود الكل والعمل المشترك لتفادي هذه المشكلات والتقليل من آثارها ومن هذه المشاكل التفكك الأسري وارتفاع معدلات الجريمة والبطالة والتسول وغيره.



إن ظاهرة التسول من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى معالجة ومتابعة لأنها من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤرق الحكومات وتسبب، إلى سمعة المجتمع ولها دور في إفساد فريق من الناس وذلك لامتهان التسول واتخاذ وسيلة للكسب وسبباً للاستغناء. ويعرف قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ في المادة رقم (٣٨٩) المتسول هو أنه كل من استعطى أو طلب الصدقة من الناس متذرعاً إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأي وسيلة أخرى سواء أكان متجولاً أو جالساً في محل عام أو من خلال استغلال الأولاد الذين هم دون السادسة عشرة من العمر بقصد التسول والسعي لطلب الإحسان وجمع التبرعات الخيرية استناداً إلى ادعاء كاذب.

من جانب واحد فإن ظاهرة التسول مرتبطة بالوضع الاقتصادي في الدولة بشكل مباشر، فكلما ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً فإن هذه الظاهرة تأخذ بالانتشار بمعدلات أعلى، ويعزى ذلك إلى انتشار الفقر والبطالة بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي بالعديد من الأفراد إلى اللجوء لمثل هذه التصرفات بحكم سهولتها ومردودها العالي على الفرد، متغاضين بذلك عن الجانب الاجتماعي و النفسي لديهم ، كما أثرت جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية وعدم وجود مصدر دخل للبعض مما لجأ إلى امتهان التسول كمهنة، كما أن أثر جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية وعدم وجود مصدر دخل للبعض نتيجة الاغلاقات أدى بالعديد إلى امتهان التسول كمهنة لتحقيق لقمة العيش، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد المتسولين في العام 2020. أما من الجانب الآخر، فإن العديد من الأفراد المتسولين يتوارثون التسول كعمل لهم أباً عن جد وإبن عن أب، فأثناء هذه الدراسة، وجدنا أن العديد من العائلات تعمل بشكل جماعي في التسول بمختلف أشكاله وأطيافه رغم وجود بدائل متاحة أمامهم تؤمن لهم العيش الكريم دون الحاجة إلى التسول، إلا أن هؤلاء الأفراد يفضلون التسول لما يلقونه من تعاطف مجتمعي من الناس في الأماكن العامة، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل إن كان هؤلاء المتسولون فعلاً بحاجة للمساعدة و هل يكون التسول الطريقة الفضلى لطلبها؟

في الخلاصة، إن هذه الدراسة تركز بشكل رئيسي على الدوافع والأسباب خلف ارتفاع أعداد المتسولين في عام 2020 وأساليب مكافحة التسول من قبل الجهات المعنية بغية إيجاد حلول مستقبلاً لهذه الآفة التي لا تفتأ تنتشر في مجتمعنا وتتناهد مع الزمن.

مفهوم التسول

يعد فعل التسول من المشكلات الاجتماعية التي يكون لها تأثيرا سلبيا على المجتمع، ويتطلب تدخلا رادعا لمواجهة نظرا لما يترتب على انتشاره من خطورة تنال من أمن المجتمع واستقراره، فهو مستنكر اجتماعيا وقانونيا، ويعرف التسول على أنه ظاهرة اجتماعية يمارسها الفرد هرباً من مسؤوليات الحياة خاصة بالنسبة لمن ليس له الرغبة في مواولة عمل شريف يدر عليه دخلا يقيم قوت يومه ويحفظ له ماء وجهه من الاستجداء أو استدرار التعاطف(1).

كما يعرف أحدهم التسول بأنه سلوك يقوم على أساس استغلال عواطف الناس وقيمهم الدينية والأخلاقية كما أنه يودي _ وان لم يكن صحيحا بأقصى درجات الفقر المدقع، ومع أن هناك العديد من الضوابط الرسمية وغير الرسمية تحد من نشاط المتسول، فإنه مضطر لعرض ذاته على مسرح الحياة اليومية ولا يستطيع أن يتخفى بل انه يعتمد الى استخدام رموز معينة للتعريف بذاته كالملابس المهترئة، أو العاهات الحقيقية أو المصطنعة وقد يظهر الشيخوخة والعجز وفي بعض الأحيان تدفع الاسرة أطفالها الى الشارع كمتسولين وتلقنهم حكايات لتبرير تصرفهم.

أسباب انتشار ظاهرة التسول

للتسول أسباب كثيرة وعديدة، تنحصر في عدة محاور، ويبقى الهدف الأساسي الحصول على المال حتى لو أصبح المتسول من الأغنياء فإنه يبقى ملازما لهذه المهنة ولعل من أهم أسباب انتشار ظاهرة التسول يختصر بما يلي:

أولاً: أسباب ذاتية تعود للشخص نفسه

أن ضعف ارتباط الفرد بالقيم والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعه أحد أهم الأسباب الدافعة للتسول، اضافة الى العزوف المبكر للأطفال والشباب عن متابعة الدراسة والتعليم سبب في ممارسة التسول، اضافة الى الفشل واليأس والاحباط من استتالة أو امكانية تحسين الظروف المعيشية وغيرها من الدوافع الشخصية التي تعود للمتسول.

ثانيا: أسباب تعود للأسرة

ان بعض المشكلات الاجتماعية للأسرة اما بجهل الاسرة أو تفككها إما بالطلاق أو الانفصال أو الوفاة أو غيرها الأثر الواضح في وجود سلوك مضطرب لدى الأفراد المتسولين، ايضا عدم إشباع الحاجات الأولية والحرمان من الرعاية الوالدية قد يكون دافع لامتهان التسول، وقد يمتهن بعض الأفراد التسول كعامل وراثي بحيث يكون أحد أفراد العائلة قدوة لهم في حياتهم و يشجعونهم على التسول حتى لا يكون هناك يسر في حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد أظهرت نتائج المقابلات التي أجريت مع المتسولين بأن المتسولين من فئة الأطفال ابدوا رغبتهم الشديدة في استكمال تعليمهم وأن أهاليهم يقفون حائلين دون ذلك، كما أعرب البعض عن رغبتهم في ايجاد عمل أو حرفة تحقق لهم حياة كريمة، كما أكد العديد من الأفراد الذين عرضوا مجموعة من البدائل للتسول رفض أهاليهم لهذه البدائل واجبارهم بالعمل كمتسولين، اضافة الى أن البعض أكد على أن الدافع الأساسي الذي أدى الى التسول كان الضغط والإجبار من جهة الأهل وممارسة الأهل أنفسهم مهنة التسول (2).

ثالثا : أسباب تعود للمجتمع

إن لسوء الأوضاع الاقتصادية في كثير من المجتمعات وازدياد حدة الفقر واتساع رقعته وكثرة تكاليف الحياة وأعبائها، فضلا عن انعدام الفرص المتاحة للأفراد القادرين على العمل من شأنه أن يؤدي الى التسول، وثمة من يتقدم بهم السن لا يجدون الرعاية وسط ذويهم، فينزلون الى الطرقات والشوارع للتسول ويواصلون عملية التسول بسبب تشجيع المواطنين لهم، ومن خلال المقابلات المعمقة مع إحدى المتسولين كانت تعزى الدوافع وأسباب التسول الى الفقر والبطالة والظروف الاقتصادية التي مروا بها بسبب جائحة كورونا(3).

آلية عمل وحدة مكافحة التسول

تقوم عمل وحدة مكافحة التسول ضمن آليتين (فنية وإدارية) تبرهن بهما الحد من ظاهرة التسول في العاصمة عمان وكافة محافظات المملكة والتوضيح المدرج ادناه هو الآلية المعمول بها ويتم تطويرها دوما حسب المعطيات والمخرجات في العمل و الاحصائيات الشهرية والسنوية.

الجانب الفني (ضبط المتسولين والأحداث والبالغين)

1. تعتمد وحدة مكافحة التسول في عملها على الحملات اليومية التي تسير بإيعاز من الإدارة والقسم المعني ضمن برنامج يومي (فترة صباحية وفترة مسائية) حيث تكون هذه الحملات عبر آليات تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية (باصات) وخاصة بوحدة مكافحة التسول وتتكون الفرق من سائق ورئيس الحملة بالإضافة الى مرتبات الأمن العام مرتبات الشرطة النسائية.
2. يتم تقسيم الحملات ضمن التوزيع المكاني والجغرافي لضمان تغطية الإقليم أو المحافظة
3. يتم ضبط كلا من البالغين والأحداث أثناء الحملة الميدانية ضمن خصوصية لكل منهم كما هو موضح ادناه:

ضبط الأحداث من عمر (7_12)

عند ضبط هذه الفئة يتم تحويلهم لوحدة مكافحة التسول لكتابة الضبط الرسمي المعتمد وضبط ما بحوزته من مضبوطات نقدية أو عينية باشراف جميع أعضاء اللجنة بغرفة خاصة مزودة بالكاميرات ومن ثم عمل دراسة اجتماعية ووضع التوصيات المناسبة ومن ثم تحويلهم للقضاء (محكمة الأحداث) لاتخاذ الإجراءات والتدابير القضائية المناسبة تحت بند الحماية والرعاية والمصلحة الفضلى للطفل حيث تكون هذه الاجراءات اما تسليم الحدث أو الاحتفاظ به باحدى المراكز الايوائية التابعة لوحدة مكافحة التسول (مأدبا للذكور _ الظليل للإناث)(4).

ضبط الأحداث من عمر (12_18)

عند ضبط هذه الفئة تقوم اللجنة بكتابة الضبط المعتمد وضبط ما بحوزته وتسليمه لأقسام شرطة الأحداث حسب الاختصاص المكاني, حيث يقوم مكتب الخدمة الاجتماعية ممثلة بمراقب السلوك بإعداد الدراسة الاجتماعية المعتمدة ووضع التوصيات المناسبة ومن ثم تحويلها للقضاء (محكمة الأحداث) لاتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة.

ضبط المتسولين البالغين (فوق عمر 18)

حيث يتم ضبط هذه الفئة حسب الأصول ومن ثم تسليمهم للمراكز الأمنية حسب الاختصاص المكاني وذلك بعد كتابة الضبط الرسمي المعتمد وضبط المضبوطات العينية والنقدية من أعضاء اللجنة والذي بدورهم يقوموا بتحويلها لمحاكم الصلح لتطبيق قانون العقوبات الأردني علما بأن المضبوطات النقدية يتم ايداعها في حساب وزارة التنمية الاجتماعية.

دور وحدة مكافحة التسول ودور مديريات التنمية الاجتماعية (الميدان) في التعامل مع فئة المتسولين

1. تعمل وحدة مكافحة التسول ضمن إطار شامل في الحد من ظاهرة التسول في كل محافظات المملكة وذلك من خلال التنسيق المنظم مع جميع المديريات حيث يتم اعتماد لجان ضبط من كل محافظة للقيام بحملات معظمها مسائية خاصة بان أعضاء اللجان غير متفرغين كونهم يعملون بوظيفة داخل المديرية المعنية.

2. يقوم قسم الضبط في وحدة مكافحة التسول بالتنسيق المتواصل والمستمر مع أعضاء لجان المديريات في الميدان لغاية الوقوف على سير العمل.

3. تقوم اللجان بتزويد قسم الضبط بالاحصائية اليومية والشهرية.

4. تقوم وحدة مكافحة التسول و بإيعاز من الادارة بتنظيم حملات خارج العاصمة لمساندة اللجان في الميدان خاصة أن هناك لجان لا تتوفر لديهم الية للقيام بحملات بشكل منظم وبشكل يومي.

5. تقوم إدارة الوحدة بتقييم أعضاء اللجان لغاية ضمان جودة العمل.

6. إدارة وحدة مكافحة التسول بصدد عقد دورات تدريبية للجان الضبط في المحافظات لغاية بناء قدراتهم وتدريبهم على آلية التعامل القانونية في ضبط المتسولين لغاية شمولية وتوحيد العمل في جميع مديريات الميدان(5).

وقد تم إنشاء مكتب لوحدة مكافحة التسول لضبط حالات التسول في إقليم الشمال في محافظة اربد بهدف بشكل رئيسي ضبط حالات التسول في اقليم الشمال

ومن خلال مقابلة اجريت مع مدير مكتب وحدة مكافحة التسول اقليم الشمال السيد مجد عبد النبي أكد من خلالها ارتفاع أعداد المتسولين في العام 2020-2021 بشكل استثنائي عقب جائحة كورونا وما ترتب عليها من تردي في الأوضاع الاقتصادية للأفراد نتيجة الاغلاقات العامة، ورغم توافر بدائل مجدية مثل صندوق المعونة وبرنامج تكافل إلا أن الأفراد يلجؤون للتسول بافتراض انه حل مجد وسهل عليهم، كما أفاد بأن الكوادر والخدمات المتوافرة لدى مكتب مكافحة التسول اقليم الشمال محدودة جدا والمقبوض عليهم من فئة الأحداث يتم تحويلهم الى الادعاء العام بسبب عدم توافر مراكز رعاية وتأهيل المتسولين وفي المقابل مراكز الرعاية والتأهيل ماديا\والظليل يوجد بها أعداد كبيرة فبتالي صعوبة تحويل المتسولين على تلك المراكز(6).

تأثير جائحة كورونا على زيادة أعداد المتسولين

مع استمرار العمل بقرار حظر التجول في الأردن استنادا الى قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 لمواجهة فيروس كورونا، وجدت فئة المتسولين نفسها أمام تحد يهدد استمرار نشاطها الذي تعتاش منه، وبسبب الجائحة العالمية تحولت مسؤولية هذه الفئة من المجتمع الأردني من وزارة التنمية الاجتماعية إلى الأمن العام، الذي أنيط به مهمة متابعتهم والقاء القبض عليهم، ليس فقط لخرقهم قانون الدفاع وحظر التجول، انما لكونهم بؤرة محتملة للانتقال وباء كورونا، اضافة الى جريمة التسول التي يعاقب عليها القانون حسب قانون العقوبات الأردني في المادة 389، أمام هذا الواقع الجديد لجأ المتسولين الى عدة طرق وأماكن جديدة واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بحجة مساعدة المتضررين وهذا ما يطلق عليه البعض بمصطلح التسول الإلكتروني.

تبعاً للظروف الاقتصادية التي أدت بها جائحة كورونا من فقدان فرص العمل وضيق الحال وتخفيض رواتب وغيرها باتت ظاهرة التسول تزداد بشكل ملحوظ من قبل الجميع بأشكالها المختلفة، وليس ذلك بحسب للازمتهما ظاهرة أخرى وهي عمالة الأطفال، وفقا للمسح الوطني لعمل الأطفال الذي أجري في 2016 يقدر عدد عمالة الأطفال بنحو 76 ألف طفل أضيف اليهم جراء جائحة كورونا المئات من الأطفال المتسولين(7).

وقد صرح مدير ادارة مكافحة التسول في وزارة التنمية الاجتماعية ماهر الكلوب ضمن حوار مع جريدة الدستور أن عدد المتسولين الذين تم ضبطهم خلال 2020 بلغ 5787 متسولا في جميع محافظات المملكة، كما أن أعداد المضبوطين توزعت بين الذكور والإناث والبالغين والأحداث ، إذ بلغ عدد البالغين الذكور 1465 متسولا ومن الإناث 1582 متسولة بمجموع 3047 ، وبالنسبة للأحداث بلغ عدد المضبوطين الذكور 1639 متسولا ومن الإناث 785 متسولة بمجموع 2418، وأظهرت إحصائية التسول للمملكة لعام 2020 أن نسبة المتسولين المضبوطين هي في إقليم الوسط قدرت بنسبة 52.02%، يليه إقليم الشمال بنسبة بلغت 33.38%، وفي إقليم الجنوب بلغت بنسبة 6.38% (8)

7. وكالة عمون .2020.سارة طالب السهيل

8..جريدة الدستور، 2021، بسمه النظامي

وبحسب إحصائية وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021 حتى 2021\9\1 بلغت أعداد المتسولين مقسمة حسب المحافظة والجنس والفئة العمرية كما هو موضح في الجداول ادناه:

المحافظة	البالغين \ذكور	البالغين \اناث	المجموع	أحداث \ذكور	أحداث \اناث	المجموع	غير أردني بالغ	غير أردني أحداث
عمان	1038	841	1879	803	474	1277	538	374
اقليم الجنوب	219	178	397	153	125	278	9	5

وحسب مقابلة اجريت مع مدير مكتب مكافحة التسول في اقليم الشمال أفاد بأن أعداد المتسولين خلال 2021 حتى 2020\7\30 تم ضبط ما يقارب 2475 متسولا ذكور واناث وجنسيات مختلفة (اردنية, فلسطينية, مصرية, سورية), بالغين وأحداث.

السياسات والتشريعات الخاصة بالتسول

قرر المشرع الأردني تجريم فعل التسول بموجب (المادة 389\1\ج) وذلك بنصه على أن : كل من :

- استعطى أو طلب الصدقة من الناس متذرا الى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأية وسيلة أخرى, سواء أكان متجولا أو جالسا في محل عام, أو جد يقود ولدا دون السادسة عشرة من عمره للتسول وجمع الصدقات أو يشجعه على ذلك.
- وجد متنقلا من مكان الى آخر لجمع الصدقة والاحسان أو ساعيا لجمع التبرعات الخيرية مهما كان نوعها بالاستناد الى ادعاء كاذب.

وقد نصت المادة (389\1) على أن : (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو أن تقرر المحكمة إحالته على أية مؤسسة معينة من قبل وزير التنمية الاجتماعية للعناية بالمتسولين لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات), وفقا لذلك فإنه تبين المشرع قد قرر معاقبة المتسول بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر, ويجوز للمحكمة أن تستبعد حبس الجاني وتحيله مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية للعناية بالمتسولين لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات, كما منح وزير التنمية الاجتماعية سلطة الإفراج عن الجاني وذلك اذا توافرت الشروط التي يضعها الوزير, وفي حالة مخالفة المفرج عنه لهذه الشروط يكون للوزير الحق في إعادته مرة أخرى إلى المؤسسة التي محجوزا بها لاستكمال مدته, وهذا ما جاءت به المادة(5\389) من قانون العقوبات الأردني, فضلا عن أنه منح للمحكمة سلطة مصادرة الأموال والأشياء التي كانت توجد بحوزة المتسول, أما عن عقوبة المتسول العائد الذي يعني قيام المجرم بارتكاب ذات الجريمة مرة أخرى بعد قضاء مدة عقوبته عن جريمته الأولى وهو ما ينبىء عن وجود خطورة إجرامية كامنة بداخل هذا المجرم فضلا عن عوده مره اخرى الى ذلك الجرم, لذلك فان المشرع يقابل العائد بتغليظ العقاب وهذا ما جاءت به المادة(2\389), كما قرر القانون عقاب كل شخص استخدم غيره للقيام بالتسول أو مجرد التحريض أو التشجيع على ذلك كما جاء موضحا في المادة(3\389), كما أن هناك تطبيق قضائي لجريمة تسخير الغير التسول " التسول الإلكتروني " (9)

تحليل وخيارات السياسة

الخيار\البديل الأول: ضبط وتأهيل المتسولين

تقييم الحل البديل	الجهات المعنية	الاجراءات	الأهداف
يؤدي هذا الخيار الى تحقيق الأمن المجتمعي و القضاء على العديد من المشكلات الاجتماعية وخلق بيئة آمنة خالية من المشاكل و مشجعة للسياح و له أثر اقتصادي إيجابي على الدولة مما يؤدي إلى توفير تكاليف نقل المضبوطين في هذه المناطق	<ul style="list-style-type: none"> وزارة التنمية الاجتماعية المنظمات ذات المجال الإنساني وحدة مكافحة التسول 	<ul style="list-style-type: none"> بناء مراكز رعاية وتأهيل المتسولين في إقليم الشمال و الجنوب إيجاد برامج توعوية وتعليمية لتأهيل رعاية المتسولين العمل على حملات توعوية لتشجيع التبليغ عن المتسولين 	<ul style="list-style-type: none"> ضبط المتسولين الذين يتسولون في الشوارع العامة و تقليل أعداد المتسولين تأهيل المنتفعين من مراكز رعاية المتسولين خلق بيئة سياحية آمنة

الخيار\البديل الثاني: توفير فرص عمل للمتسولين

تقييم الحل البديل	الجهات المعنية	الاجراءات	الأهداف
عمل توفير فرص العمل لهذه الفئة على وجود أثر اجتماعي ينعكس على كافة اطراف لبنة المجتمع إذ يحد من التفكك الأسري و يغير نظرة المتسول سواء منه نفسه أو من المجتمع، أيضا توفير فرص العمل تساعد على رفع المستوى التعليمي للأطفال واليا فعين إذ يحفزهم على تلقي خدمات التعليم دون الحاجة الى التسول، ويعمل توفير فرص العمل على عدم تعرض المتسولين للانحراف و يجبرهم على الابتعاد عن اشكال الاجرام بشكل أكبر. في حين يؤدي توفير فرص العمل الى استقرار مالي بالتعاون مع جهات محلية.	<ul style="list-style-type: none"> وزارة التنمية وزارة العمل مركز ريادة للتدريب والتطوير منظمات انسانية (اليونسف) 	<ul style="list-style-type: none"> ايجاد برامج تشغيلية للمتسولين بالتعاون مع جهات محلية وتأمين الوظائف لهم دمجهم بالمجتمع المحلي وتشبيكهم مع المؤسسات كال يونيسف و مؤسسة نهر الأردن ومركز ريادة للتدريب و التطوير وتزويدهم بالمعرفة الحياتية والأدوات اللازمة للمشاركة في أنشطة المجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> توفير بدائل فعالة تحقق للمتسول مستوى معيشي يقيه عن اللجوء إلى التسول تمكين المتسولين إقتصادياً من خلال برامج تدريبية وتأهيلية لدمجهم في سوق العمل.

المراجع

1. السردية، عواد سبيتان، القاعود، إبراهيم عبد القادر. (٢٠١٥) ظاهرة التسول كما يراها معلمو الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق (اسباب وحلول) ،جامعة اليرموك ، اربد، الأردن. (رسالة دكتوراه)
2. هاشم، سكينه احمد، مشكلة التسول في المجتمع اليمني المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بها، مجلة بحوث ودراسات تربوية، العدد السادس.
3. الشرفات، علي عودة(٢٠١٣): ظاهرة التسول: حكمها ، آثارها ، طرق علاجها في الفقه الاسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد التاسع، العدد ٢
4. قانون العقوبات الاردني ، ١٩٦٠، الاردن
5. مقابلة عبد النبي، مجد(٢٠٢١)،مكتب وحدة مكافحة التسول، الاردن، اربد
6. العضائيلة، لبنى مخلد، الموازرة،روان علي(2019) تسول الأطفال في الأردن: دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل المتسولين\ مادبا، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الرابع.
- Gender, Equality and Diversity Branch(2014), International Labour 7 Office, Geneva
8. Hafez.(2005). The some personal dimensions of beggars' children, Educational Sciences.
9. مقابلة وكالة عمون، 2020، سارة طالب السهيل
10. مقابلة جريدة الدستور، 2021، بسمه نظامي
11. وزارة التنمية الاجتماعية. المكتب الاعلامي